

متابعة

بعد صراخ المعارضة السابقة، الذي ضجّت به وسائل الإعلام والمنابر، رفضاً للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات «الحريية»، ها هي تتسلّم السلطة التنفيذية، فيخفت صراخها في بيانها الوزاري، وتعلن عبر فقرة صغيرة، لا رؤية فيها ولا أمل، متابعة نهج تهميش القطاع الزراعي!

البيان الوزاري: زراعة «ها هي»!

فقرة مختصرة جداً تتضمن أخطاء وأفكاراً عامة



المزارعون سيقون على هامش الاهتمامات الحكومية (مروان بو حيدر)

فيإن الحكومة تتعهد الاستمرار في العمل على النهوض بالقطاع الزراعي كأحد القطاعات الاقتصادية الأساسية تأميناً لفرص العمل ومصادر العيش الكريم للمواطنين في المناطق الريفية، وتوفيراً للأمن الغذائي وسلامة الغذاء والتوازن البيئي. وستستمر الحكومة في العمل على تطوير القطاع الزراعي والبنى التحتية وتفعيل الإرشاد والرقابة واتخاذ الإجراءات الآيلة لتعزيز الصادرات الزراعية وتطوير الغرف والمؤسسات الزراعية والحفاظ على الموارد الطبيعية، ولا سيما الغابات والمياه، وإيجاد أطر للتسليف الزراعي وملف الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية».

إنتاجي؟ إنمائي؟ إصلاحي؟ أم العمل على استكمال نهج اقتصادي لا رؤية فيه ولا هدف سوى استكمال ما سبق؟ «الأخبار» طرحت هذه الأسئلة على عدد من الخبراء الاقتصاديين والباحثين المتخصصين في القطاع الزراعي، فكانت الصياغة العمومية للفقرة الزراعية الأكثر بلاغة، إضافة إلى تساؤلات عديدة عن أخطاء غريبة جاءت في نص صغير لا يحتمل الأخطاء!

جمال إنشائية وتغر

يختصر البيان الوزاري للحكومة الجديدة أهداف تطوير القطاع الزراعي في الفقرة 32 من البيان، ويقول حرفياً «في المجال الزراعي،

رشا ابو زكي

باختصار، يمكن القول إن الفقرة المتعلقة بالقطاع الزراعي في البيان الوزاري لحكومة «كلنا للوطن، كلنا للعمل» كتبت في عشر دقائق على أبعد تقدير، فهذا القطاع الذي يؤثر في آلاف العائلات التي تعيش في قرى بعيدة عن الإنماء والاهتمام الرسمي، حددت أهداف إصلاحه بفقرة لا يمكن أن تشي سوى بفكرة واحدة: الحكومة الحالية، كما سابقاتها، تعدّ القطاع الزراعي هامشياً، ومن يعملون فيه هامشيين... فقرة شديدة الاختصار إلى درجة عدم الحاجة إلى مقارنتها بالبيان الوزاري للحكومة السابقة: حكومة «كلنا للعمل»؟ أي عمل؟

4.8

في المئة

هي نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، بحسب الحسابات الوطنية لعام 2009. وقد سجّلت تراجعاً بواقع نقطة مئوية واحدة مقارنة بعام 2008 عندما كانت تبلغ 5.8%.

تراجع أم «استعجال»؟

إضافة إلى العموميات التي ترد في الفقرة المتعلقة بالزراعة في البيان الوزاري للحكومة الجديدة، فإن الأخيرة أسقطت من أجندتها عدداً من المشاريع الأساسية التي كانت مذكورة في البيان الوزاري للحكومة السابقة، وأهمها 4 مشاريع كان لا بد للحكومة تدعي الإصلاح أن تنبناها: 1- وضع آلية عملية للتسليف الزراعي وتطوير قانون المصرف الوطني للإنماء الزراعي. 2- استحداث التامين على المخاطر والكوارث الطبيعية التي تصيب القطاع الزراعي. 3- واستحداث مشاريع دعم جديدة لمساعدة صغار المزارعين والصناعات الغذائية. 4- تقييم وإعادة تفعيل دور التعاونيات الزراعية.



آليات؟» وكذلك كان لا بد من الإشارة إلى كيفية تفعيل الإرشاد الزراعي والرقابة مثلاً، وفي أي مناطق وأية نطاقات. ويلفت إلى أن البيان الوزاري يشير إلى دعم الصادرات الزراعية، كأن من صاغ البيان الوزاري لا يعلم أن برنامج دعم الصادرات الزراعية قد انتهت مفاعيله هذا العام. أما العبارة الأكثر ضبابية، التي تتضمن خطأ فعلياً، فهي تلك التي تشير إلى «تطوير الغرف والمؤسسات الزراعية»، إذ إنه من المعلوم أنه ليس هناك غرف زراعية في لبنان، رغم المطالب العديدة في هذا الإطار، التي تمتد إلى عشرات السنوات الماضية. ويشدد حبيقة على أن الفقرة الزراعية في البيان لا تتعدى كونها جملاً إنشائية لا تعني أي شيء، ما يدل على أن الحكومة الحالية ستسير وفق النمط المتبع سابقاً في التعاطي مع القطاع الزراعي.

استراتيجية مفقودة

وبحسب رئيس قسم الاقتصاد

ويتضمن البيان الوزاري للحكومة الجديدة ثغرة لافتة، فهو إضافة إلى أنه عام جداً وغير واضح في معظم بنوده، لا يضع البنود وفق أولويات العمل الحكومي، فيأتي قطاع الكهرباء مثلاً في البند 29 رغم أهميته، والقطاع الزراعي في البند 32... فيما كان على الحكومة أن تضع المواضيع الأساسية التي تهم المواطنين في البنود العشرة الأولى للإشارة إلى أهميتها، ومن هذا المنطلق يرى الخبير الاقتصادي لويس حبيقة أن الفقرة التي أشارت إلى آلية عمل الحكومة الجديدة في القطاع الزراعي هي «لتلته» لا أكثر، وفند حبيقة بنود الفقرة: إذ تشير الحكومة في مطلع الفقرة الزراعية في البيان إلى أن هدفها تطوير القطاع الزراعي، لكنها لم تحدد آلية هذا التطوير ومدى مشروعها التطويري وطرق تمويله، لتعيد وتكرر الفكرة نفسها في عبارة أخرى، كما تتضمن الفقرة حديثاً عن توفير سلامة الغذاء، ويسأل حبيقة «كيف؟ بأية

قطاعات

نفط

تجارة خارجية

استكشاف النفط برّاً في المرحلة المقبلة؟

فعملية الاستكشاف «أضحت واجبة، ويجب الإسراع فيها أكثر»، معرباً عن أمله في أن تكون هذه العملية «سمة المرحلة المقبلة بعد الانطلاق في موضوع المياه اللبنانية» وشدد باسيل على أهمية زيارة ممثلي الشركات لبنان للمشاركة في المؤتمر الذي استمر 3 أيام، «وتحديداً في هذا الوقت، حيث هناك محاولة للإحياء والقول إنه لا وجود للاستقرار في لبنان. لكن العكس صحيح؛ ففي كل مناسبة اقتصادية نجد الإقبال العالمي أكبر».

وفي ختام الجولة التي شملت 8 مراكز، أوضح المهندس الجيولوجي في وزارة الطاقة، فادي نادر، أن الصخور التي جرى فحصها تشبه تلك الموجودة في البحر التي «يمكن أن تكون شاهداً على ما لدينا من طبيعة في البحر لناحية مكان النفط». ولفت نادر إلى أن الخبراء الجيولوجيين المئة الذين شاركوا في الجولة مهتمون باستكشاف النفط والغاز في البحر.

(الأخبار)

«معنيون بالبداية بسرعة أكبر وجدية أكثر في موضوع النفط في البر اللبناني». هكذا يحدّد وزير الطاقة والمياه جبران باسيل التحدي المقبل الذي يمثل أمام لبنان في استغلال الوقود الأحفوري الكامن في حدوده، وذلك بعدما بدأ العمل جدياً، استعداداً لاستخراج الغاز في مياهه الإقليمية. ففي العام الماضي أقرّ قانون التنقيب عن النفط، وينتظر الآن إقرار مراسيمه التنفيذية استعداداً لإطلاق الجولة الأولى للتراخيص في بداية عام 2012. أمّا قانون التنقيب برّاً «فقانونه قديم»، ما يجعل العمل أسرع، أوضح الوزير، «لكن ننظر فيه لنعرف ما الذي يجب تحديده».

وأنت تأكيدات جبران باسيل بشأن النفط البرّي على هامش المؤتمر النفطي العالمي الأول في لبنان الذي نظّمته الوزارة وشاركت فيه 85 شركة عالمية تعمل في القطاع. واختتم هذا المؤتمر بجولة ميدانية لأطلاع على طبيعة لبنان الجيولوجية. وبرأي الوزير، إن التنقيب برّاً «لا يجوز إهماله من دون إعطاء أي ترجيح أو تنبؤات بخصوصه»؛

استغلال مرفأ طرابلس: من الإقليم إلى العالمية

متخصصة، وضعف الإمكانيات التمويلية والنقص في الإمكانيات الفنية، وخصوصاً لجهة تشغيل محطة الحاويات والتعقيدات على صعيد الروتين الإداري. وشدد تامر في الندوة التي رعتها «الجمعية اللبنانية للتنمية الاقتصادية»، على «أهمية خفض كلفة بدل الخدمات على العملاء مقارنة بالمرفأ الأخرى، وتقديم خدمات مميزة في الجودة والكفاءة»، ومن شأن تلك الخدمات أن «تؤدي إلى خفض فترة بقاء السفينة في المرفأ، والتركيز على نوعيات معينة من السفن، وتقديم خدمات لها تركز على كلفة أقل وتميز أكبر».

وفي الأجل القصير يستطيع المرفأ تغطية السوق المحلية والإقليمية، ولا سيما سوريا والأردن والعراق ودول الخليج العربي، من خلال خط ترانزيت ثابت؛ ومع انطلاق عمل المنطقة الاقتصادية ومحطة الحاويات وتفعيلها، يمكن أن يصار إلى اعتماد مرفأ طرابلس مرفأ محورياً يخدم التجارة العالمية في الأجل المتوسطة.

(الأخبار)

بوجود خطط لتوسيع مرفأ طرابلس وتطويره حتى عام 2028، ويتمتع بمزايا جغرافية ترفع مستوى أهميته في المدى البعيد، هناك آمال كثيرة معقودة عليه. فما هو «الدور الاقتصادي والمزايا التنافسية» لهذا المرفق العام؟ السؤال مثل عنوان ندوة نظمتها بلدية الميناء أول من أمس، للبحث في أفق التطوير. فالآن لا تمثل البضائع الداخلة إلى لبنان عبر هذا المرفأ سوى 6% من البضائع الإجمالية، فيما تصل حصة مرفأ بيروت إلى 66%.

وبحسب مدير مرفأ المدينة الشمالية، أحمد تامر، فإن نقاط قوة هذا المرفأ تتمثل في قربه من الحدود البرية مع سوريا، ومن ثم الداخل العربي والخليجي، وانخفاض أجر اليد العاملة التي من الممكن تشغيلها في تقديم الخدمات المرفئية، ووجود منطقة اقتصادية حرة.

أمّا نقاط الضعف، فهي بحسب ما نقلته وكالة أنباء «المركزية» عن تامر، افتقار الهيكل التنظيمي للمرفأ إلى إدارات فنية وتسويقية وإلكترونية